LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/06/2012

الصباح
يومية مغربية شاملة

مطالب بتأسيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي

خلص المشاركون في اللقاء الوطني، الذي انعقد الجمعة الماضي، بالرباط، حول تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، بتنظيم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرنامج سند للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى ضرورة الإسراع بتأسيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، على أن يضم ضمن تركيبته تمثيلية هامة للشباب ويكون له دور رئيسي في الدفاع عن حقوقهم.

وفي السياق ذاته، ذكر يونس الجوهري، مدير الطفولة والشباب بوزارة الشباب والرياضة، أن المجلس الاستشاري للشباب مؤسسة دستورية، تكمن الإشكالية الكبرى فيها، في تكوين هذا المجلس وتركيبته، إذ يصعب الخلوص إلى تمثيلية للشباب، البالغ عددهم أزيد من 16 مليون شاب، يتوزعون على كل جهات البلاد، مؤكدا في كلمته خلال الندوة ذاتها، أنه لا يمكن جعل المجلس الاستشاري آلية جديدة فحسب، بل «يتعين أن يكون قابلا لتطبيق التصورات التي جاء بها الشباب حول عدد من القضايا».

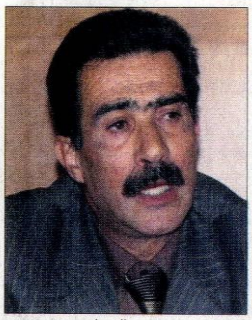
محمد الصبار

وأعلن الجوهري أن وزارة الشباب والرياضة خلصت إلى تنظيم حوار وطني، ينطلق بعد الصيف مباشرة، يهدف إلى إشراك أزيد من 35 ألف شاب حول تصوراتهم عن المجلس وانتظاراتهم منه، والأدوار التي يجب أن يضطلع بها «حتى تكون مشاركة الشباب مشاركة حقيقية وناجعة».

ومن جهته، شدد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضرورة إشراك الشباب في مجلسهم الاستشاري، ب«النظر إلى التركيبة الديمغرافية التي تتسع فيها أعداد الشباب، فضلا عن التحولات التي تعرفها المنطقة العربية، وضمنها المغرب، وما أسفرت عنه»، داعيا إلى الإسراع بتأسيس وتفعيل المجلس «الذي ينبغي أن يكون له دور رئيسي في حماية حقوق الشباب».وأكد الشباب المشارك في إعداد مذكرة ترافعية حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، على ضرورة استعجال احترام التنزيل الديمقراطي للدستور والحرص على ضمان مشاركة واسعة للشباب في إبداء آرائهم واقتراحاتهم بخصوص القضايا التي تهم مناحي حياتهم.

واقترحوا في المذكرة ذاتها أن يكون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، هيأة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية، ويتكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين وتقديم اقتراحات حول المواضيع ذات الصلة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، بغية تعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية.وبخصوص تركيبة المجلس، يرى الشباب أن أدوارها ستكون ملائمة ومثمرة أكثر، بتمثيلية تشمل 35 في المائة من تركيبتها من الجمعيات و35 في المائة من الشباب و20 في المائة من القطاعات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة بالشباب و5 في المائة من القطاع الخاص و5 في المائة من الخبراء في مجال الشباب، مع وضع معايير دقيقة للانضمام إلى المجلس.

وشملت الحملة الوطنية الترافعية عدة محطات تشاورية بين الفعاليات المدنية والشبابية في أربع جهات بهدف تعبئة مختلف الفاعلين والمنظمات المدنية والشباب، حول ما تم تطويره من مطالب تخص السياسة الوطنية للشباب التي توصلت إليها الندوة الوطنية حول أي سياسات وطنية تخص الشباب المنعقدة منتصف دجنبر الماضي.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء تتويجا لفعاليات الحوار الوطني التشاوري، التي دعا إليها النسيج المدني المكون من التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح والمرصد الإعلامي للشباب وجمعية المرأة الصحراوية للتنمية ومركز العرفان للباحثين الشباب، والمنتدى المتوسطي للشباب، بمشاركة ودعم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبرنامج سند للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قصد توحيد وجهات النظر بين مختلف شرائح الشباب، حول إمكانات وآليات تفعيل مقتضيات الدستور الجديد المرتبطة بالمشاركة المدنية وتدبير السياسات العمومية.

هجر المغلي

تحرير محاضر بفتح تحقيق بعد «حوار» بين السلفية الجهادية والصبار ووكلاء الملك

■ الرباط- دلتا العطاونة

طالب المعتقلون في ملف خلية «أركانة»، وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، من خلال مراسلة استعجالية، بالتدخل لتنفيذ مطالبهم المتمثلة في العمل على «رفع الظلم عنهم».

وشدد هؤلاء على الوزير بإعادة النظر في ملف المعتقلين الإسلاميين، وخاصة «ملف السلفية الجهادية»، محملين وزارة العدل والحريات، وعلى رأسها الرميد، المسؤولية كاملة من موقع وظيفته على رأس الوزارة الوصية على قطاعي العدل والحريات.

وكشفت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين بأن عددا من المتهمين في قضية «أركانة» والمحكوم عليهم بالسجن، في أعقاب إدانتهم بتهم تكوين عصابة إجرامية والإعداد وارتكاب أعمال إرهابية والمس الخطير بالنظام العام وحيازة وصناعة المتفجرات والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وتهديد الأمن الداخلي للدولة. وطالب بفتح تحقيق داخل السجون، للوقوف على «التجاوزات الخطيرة» التي تمارس ضد المعتقلين.

وأوضح هؤلاء، حسب اللجنة المشتركة، بأن المعتقلين ضمن هذا الملف يخوضون إضرابات مفتوحة عن الطعام داخل العديد من سجون المملكة، ولا سيما بسجن سلا 2، حيث ساءت حالتهم كثيرا ولم تتم الاستجابة لمطالبهم، ولم يعبأ بهم أو يلتفت إليهم أحد من مسؤولي وزارة العدل والحريات، أو المندوبية العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

تتمة ص 5

تحرير محاضر بفتح تحقيق بعد «حوار» بين السلفية الجهادية والصبار ووكلاء الملك

الرباط- د.ع

وأشارت الرسالة، التي تتوفر «الخبر» على نسخة منها، إلى أن مسؤولين أمنيين وحقوقيين تمكنوا من عقد لقاء مع معتقلي «أركانة»، بهدف إقناعهم بفك الإضراب، حيث جاء محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووكيل الملك باستئنافية سلا، فضلا عن عبد العزيز رجحي، نائب الوكيل العام باستئنافية الرباط، وجرى تقديم وعود بفتح تحقيق حقيقي ومسؤول حول كل ما يعرفه سجن سلا 2.

وتم في هذا الإطار تحرير محاضر استماع حقيقية بتوقيعنا وتوقيع نائب الوكيل العام، على أساس فتح دعوى قضائية سجلت وقائع تطرقنا إليها بالتفاصيل، كما جرى وعدهم بضمان شروط محاكمة عادلة، خاصة على لسان محمد الصبار، لكن لم يتم تنفيذ أي وعد من هذه الوعود.

LE FAIT DU JOUR

LARACHE
Une délégation du CNDH mène son enquête

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a dépêché une délégation représentant la commission régionale de Tanger pour enquêter sur les événements survenus, récemment, aux douars Chlihate et Shishate relevant de la ville de Larache, a indiqué, vendredi, un communiqué du Conseil. La délégation, présidée par Salma Taoud, a recueilli des témoignages de la population locale et a pu constater de visu les conséquences de ces événements avant de tenir une réunion avec le directeur de l'hôpital Lalla Meryem dans le but de s'informer sur le nombre des blessés admis dans ce centre hospitalier. Les membres de la délégation se sont réunis ensuite avec les autorités locales, en présence du commandant de la gendarmerie et des commandants régional et provincial des forces auxiliaires. Une caravane médicale a également été dépêchée sur place pour soigner les blessés n'ayant pas encore été admis à l'hôpital. Pour rappel, cette intervention du CNDH s'inscrit dans le cadre de l'exercice des ses attributions. Le Conseil est doté, à cet effet, des prérogatives de mener des enquêtes et des investigations nécessaires, et d'opérer des interventions afin de prévenir, le cas échéant, des tensions susceptibles à déboucher sur des violations des droits de l'Homme.

Le CNDH enquête sur les événements survenus récemment à Larache

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a dépêché une délégation représentant la commission régionale de Tanger pour enquêter sur les événements survenus, récemment, aux douars Chlihate et Shishate relevant de la ville de Larache, a indiqué un communiqué du Conseil.

La délégation, présidée par Mme Salma Taoud, a recueilli des témoignages de la population locale, a pu constater de visu les conséquences de ces événements avant de tenir une réunion avec le directeur de l'hôpital S.A.R. la Princesse Lalla Meryem dans le but de s'informer sur le nombre des blessés admis dans ce centre hospitalier.

Les membres de la délégation se sont réunis ensuite avec le gouverneur de la préfecture de Larache, le chef de son cabinet et le secrétaire général de la préfecture. Ces réunions se sont déroulées en présence du commandant de la Gendarmerie royale et des commandants régional et provincial des Forces auxiliaires. Une caravane médicale a également été dépêchée sur place pour soigner les blessés n'ayant pas encore été admis à l'hôpital.

L'intervention du CNDH s'inscrit dans le cadre de l'exercice des ses attributions au regard, notamment, de la protection des droits de l'Homme, conformément au dahir relatif à sa constitution. Le Conseil est doté, à cet effet, des prérogatives de mener des enquêtes et des investigations nécessaires, et d'opérer des interventions afin de prévenir, le cas échéant, des tensions susceptibles à déboucher sur des violations des droits de l'Homme

آخـر الأخبـار

على خلفية "ثورة الأرز"

محاكمة 20 شخصا في المغرب اليوم

VVVيحاكم القضاء المغربي اليوم الثلاثاء 20 شخصا من اصل 35 اعتقلوا على خلفية مواجهات اندلعت الأسبوع الماضي بين الأمن والفلاحين في مناطق قرب مدينة العرائش غرب المغرب اسماها الإعلام المغربي بـــ"ثورة الأرز".

ويمثل هؤلاء المتهمون امام النائب العام بمحكمة الاستئناف بطنجة (شمال غرب) اليوم الثلاثاء في القضية، التي اطلق عليها الاعلام المغربي بـــ"ثورة الأرز" أو "ثورة الناموس" التي شهدتها منطقتا الشليحات والسحيسحات والقرى المجاورة لها، والتابعة لإقليم العرائش غرب المغرب.

ويلاحق القضاء المغربي عشرين متهما معتقلين وثمانية أشخاص آخرين في حالة سماح بعد أن أخلى سبيل 15 منهم (من بينهم نساء وطفل قاصر)، بتهم "الإخلال بالأمن العام وإتلاف الممتلكات وتكوين عصابة اجرامية إلى جانب عرقلة مشروع مرخص له من السلطات المغربية".

واندلعت مواجهات بين سكان هذه المناطق وقوات الأمن المغربية ما بين 14 و17 جوان الجاري، بعد احتجاج السكان على ما اعتبروه "سطو" شركة اسبانية متخصصة في زراعة الأرز على أراضيهم و"عدم احترامها لاتفاق مسبق" بخصوص إقامة "حزام لحماية السكان من الحشرات الضارة".

وقالت وزارة الداخلية المغربية في بيان إن هناك "تفاهما حدث بين ممثلي السكان والسلطات والشركة خلص إلى احداث حزام للحماية ضد الحشرات عرضه 150 مترا وطوله عشرة كيلومترات"، وانها لن تسمح بأي "عرقلة لحرية العمل والتجول".

وقال بيان صدر الجمعة عن المجلس الوطني لحقوق الانسان (حكومي) إن وفدا من لجنته الجهوية لحقوق الانسان بطنجة "استمعت إلى شهادات سكان دوار الشليحات ووقفت عند مخلفات هذه الأحداث"، اضافة إلى "تنظيم قافلة طبية بعين المكان لمعالجة الجرحى الذين لم يتوجهوا للمستشفى".

وأرسل المجلس لجنته الجهوية إلى المناطق التي شهدت هذه الأحداث الثلاثاء الماضي من اجل "التحري والوقوف على حجم وآثار احداث الشليحات والسحيسحات" حسب البيان.

وقال مصدر مسؤول في المجلس لفرانس برس إنه "تمت احالة التقرير حول الأحداث على المجلس في الرباط"، ويفترض ان يقدمه للسلطات المعنية. و لم يحدد القانون إن كانت النيابة العامة ملزمة بالأخذ بالتوصيات الواردة في تقارير المجلس أم لا، كما لا يملك الحق في تحريك المتابعة القضائية.

وقال تقرير للجمعية المغربية لحقوق الانسان إنه لم يتم احترام الاتفاق بين السكان والشركة ما تسبب في مواجهات استعمل فيها الأمن الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع، وخلفت أكثر من 100 جريح بعضهم في حالة حرجة.

وكانت المحكمة الابتدائية بمدينة القصر الكبير (غرب العرائش) اصدرت حكما بالسجن ستة أشهر مع النفاذ في حق متهمين ينتميان لقرية الشليحات بتهم تتعلق بـــ"العصيان وحمل السلاح والضرب والجرح العمد واهانة موظفين عموميين اثناء قيامهم بعملهم"، وكان الشخصان المذكوران اعتقلا منذ أكثر من شهر.

Essaouira

Clôture en beauté du 15ème festival Gnaoua et musiques du monde

Les grands maâlems gnaouis, accompagnés de danseurs et de chœurs, ont clôturé, dimanche, en beauté la 15ème édition du festival Gnaoua Musiques du monde d'Essaouira, une ville qui a démontré, encore une fois, combien la magie de la musique opère comme vecteur de valeurs universelles d'ouverture, de tolérance et de convivialité.

Après quatre jours de fête à l'honneur du patrimoine Gnaoui dans sa communion avec les rythmes du monde, les Souiris et leurs invités, venus en grand nombre de différentes villes du Maroc et de l'étranger, se sont rués en masse autour de la scène Moulay El Hassan pour une ultime soirée animée par des maîtres au talent inégalé comme Abdelkader Amlil, Mustapha Baqbou, Omar Hayat et Said Oughassal. Arrivés en procession haut en couleur, aux sons des castagnettes (qraqeb) et Gembri, les artistes ont entraîné le public dans des incantations nostalgiques, festives et dansantes.

Ce rendez-vous artistique et culturel de fusion et de partage, a démarré jeudi par la traditionnelle procession de tous les maâlems gnaouis invités à cette édition. Les centaines de milliers de mélomanes ont eu la chance de suivre une programmation des plus originales avec à l'affiche concerts, fusions inédites, résidences originales, ainsi que des espaces de débat. Organisé sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI, le festival a vu la participation d'artistes de renom venus, entre autres, du Sénégal, des Etats-Unis, du Pakistan, de France. Pour la première, un forum réunissant responsables politiques, universitaires, hommes de lettres, artistes et acteurs associatifs a permis de débattre, deux jours durant, la thématique du rapport entre création artistique et culturelle et action politique, un thème d'actualité, notamment dans un monde arabe en pleine mutation politique et sociale. Confirmant la vocation de l'ancienne Mogador comme cité où art rime avec culture, l'édition de cette année a été marquée par l'inauguration de plusieurs projets de restauration d'importants édifices historiques de la ville, ainsi que la signature de conventions visant notamment la création d'un nouveau centre socioculturel, autant de réalisation qui contribue à consolider l'attractivité d'Essaouira. Le

Ph : Akil Macao

Forum d'Essaouira met en exergue le rôle de la culture dans un monde en profonde mutation

Le Forum d'Essaouira organisé dans le cadre du festival Gnaoua Musiques du monde, a donné lieu à un riche débat sur le rô_le dévolu à la culture dans l'ancrage des valeurs de modernité et d'ouverture notamment dans un monde confronté aujourd'hui à de profondes mutations et en butte à bien des tentations de régression et d'exclusion. Les cultures en liberté constituent des espaces privilégiés de la modernité et de l'universalité des valeurs, tel fut le point de départ des discussions lors de la deuxième journée de ces assises initiées en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), avec la participation d'acteurs politiques, universitaires et militants associatifs de différents bords. Pour le ministre de la culture, Mohamed Amine Sbihi, la culture joue en effet un rôle primordial notamment en tant rempart à la société dans les moments des transformations profondes et accélérées. Pour ce qui est de la société marocaine, M. Sbihi souligne que le défi aujourd'hui est double. D'une part, la globalisation qui favorise une vision unifiée de la pensée et réduit l'importance de l'identité et des spécificités culturelles et d'autre part, un courant fortement attaché aux spécificités culturelles nationales et réfractaire au changement. Ces deux facteurs représentent, selon lui, un défi à la capacité de la société à s'adapter aux transformations politiques et sociales, soulignant néanmoins que le patrimoine culturel marocain riche et diversifié, qui a toujours constitué un espace de coexistence entre des cultures de divers affluents, est un excellent rempart contre l'extrémisme, le rejet de l'autre et le refus de la différence. Au Maroc, la liberté de la création culturelle n'est point menacée, a affirmé le ministre, ajoutant qu'aucun gouvernement ne peut aller à l'encontre des principes énoncés dans la nouvelle constitution qui souligne clairement la diversité culturelle du Maroc. M. Sbihi a par ailleurs plaidé en faveur d'une vision moderniste de la politique culturelle et pour une nouvelle approche dans les domaines de l'éducation et de l'enseignement qui prend en compte la nécessité de favoriser la créativité et la capacité d'analyse. Dans son intervention, le président du CNDH, Driss El Yazami, annoncé que trois musés seront ouverts prochainement dans les villes de Dakhla, Al Hoceima et Agdez dans le cadre de la préservation de la mémoire collective, ajoutant que la réflexion est engagée pour la création également d'un musée national d'histoire contemporaine. M. El Yazami a tenu à rendre hommage aux efforts consentis par les acteurs politiques et de la société civile au Maroc en faveur de la défense des valeurs de liberté et d'humanisme. De l'avis de l'écrivain et journaliste Driss Ksikess, l'enjeu consiste à trouver un équilibre entre la justice et la liberté et à instaurer des canaux de communication entre les différentes composantes de la société pour niveler les divergences de vues et assurer l'ancrage des valeurs de liberté, de responsabilité et de démocratie. Même son de cloche de la part de l'écrivain Mohamed Berrada, qui a mis en évidence la nécessité de libérer la création culturelle des aléas de la politique et de l'idéologie, estimant que la consécration de la démocratie passe nécessairement par l'apprentissage de la modernité politique. Après avoir mis en exergue l'interaction entre les différentes cultures et sa contribution à l'enrichissement de la production culturelle et artistique, l'écrivain a souligné que c'est grâce à l'ouverture de la culture marocaine sur les autres cultures que les valeurs de modernité continuent de prévaloir au sein de la société marocaine. Pour sa part, le directeur des Archives du Maroc Jamaâ Baida a relevé que la sensibilisation aux valeurs universelles de liberté, de respect de l'autre et d'esprit critique est le défi majeur qui se pose aujourd'hui au système éducatif marocain, insistant sur l'impératif d'inculquer aux nouvelles générations les notions de diversité et de respect de la différence.

Fidèle à l'esprit du festival d'Essaouira, le forum avait pour ambition, à travers ses multiples panels, de démontrer que la création, les expressions culturelle et artistique restent des vecteurs privilégiés de la sauvegarde des valeurs universelles d'humanisme et de liberté.

Festival Gnaoua musiques du Monde

Une 15ème édition riche en couleurs et en débats

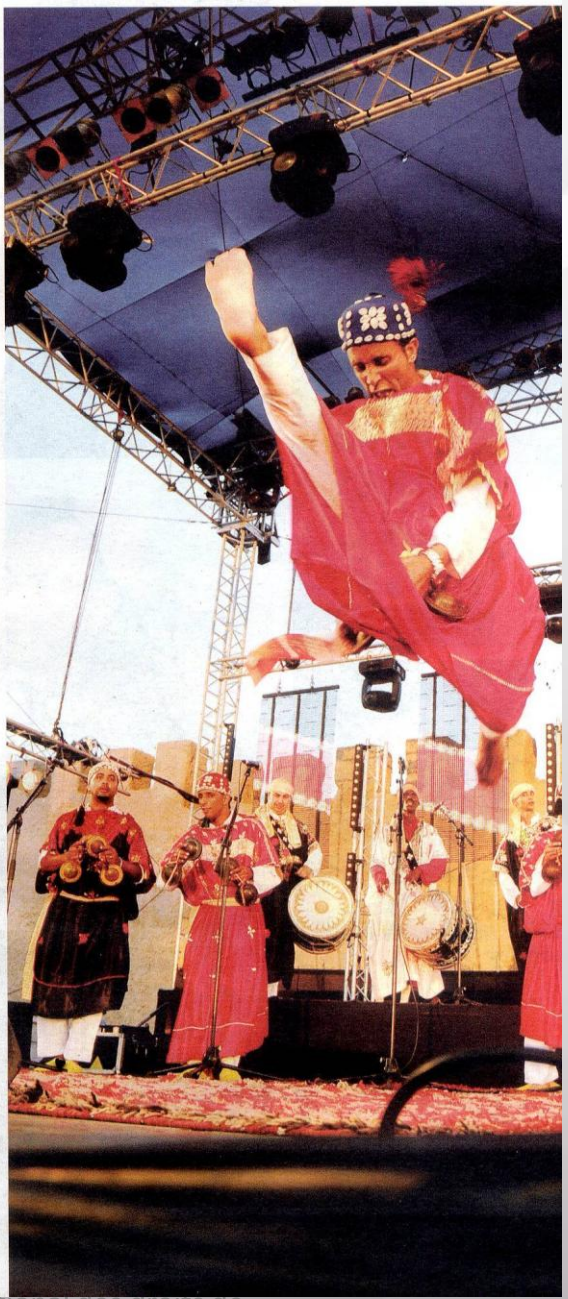

Qui d'entre nous ne peut entrer en symbiose avec les sons de la musique gnaouie fort enracinée dans notre culture marocaine ! Cette symbiose a été réalisée grâce au show de maîtres comme Abdelkader Amlil, Mustapha Baqbou, Omar Hayat et Said Oughassal lors de la clôture de la 15ème édition du Festival Gnaoua musiques du Monde célébrée du 21 au 24 juin. Parallèlement, les Alizés qui s'abattent sur Mogador ont non seulement rafraîchi les sens des passionnés de la musique gnaouie mais aussi les esprits des intervenants au forum d'Essaouira. Un événement organisé pour la première fois dans le cadre du festival. Ce forum, tenu en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a ainsi rassemblé, vendredi 22 et samedi 23 juin, responsables politiques, universitaires, hommes de lettres, artistes et acteurs associatifs. Le débat a porté sur la thématique du rapport entre création artistique et culturelle et action politique, un thème d'actualité, notamment dans un monde arabe en pleine mutation politique et sociale. Mohamed Amine Sbihi, ministre de la culture, a estimé que la culture joue un rôle primordial notamment en tant que rempart à la société dans les moments des transformations profondes et accélérées. M. Sbihi a par ailleurs plaidé en faveur d'une vision moderniste de la politique culturelle et pour une nouvelle approche dans les domaines de l'éducation et de l'enseignement qui prend en compte la nécessité de favoriser la créativité et la capacité d'analyse.

Les Alizés qui s'abattent sur Mogador ont non seulement rafraîchi les sens des passionnés de la musique gnaouie mais aussi les esprits des intervenants au forum d'Essaouira.

Par ailleurs, le président du CNDH, Driss El Yazami, a annoncé que trois musées seront ouverts prochainement dans les villes de Dakhla, Al Hoceima et Agdez dans le cadre de la préservation de la mémoire collective, ajoutant que la réflexion est engagée pour la création également d'un Musée national d'histoire contemporaine. Pour l'écrivain et journaliste Driss Ksikess, l'enjeu consiste à trouver un équilibre entre la justice et la liberté et à instaurer des canaux de communication entre les différentes composantes de la société pour niveler les divergences de vues et assurer l'ancrage des valeurs de liberté, de responsabilité et de démocratie. Quant au directeur des Archives du Maroc, Jamaâ Baida, il a relevé que la sensibilisation aux valeurs universelles de liberté, de respect de l'autre et d'esprit critique est le défi majeur qui se pose aujourd'hui au système éducatif marocain, insistant sur l'impératif d'inculquer aux nouvelles générations les notions de diversité et de respect de la différence. Que ces réflexions fassent de grands échos ! ■

بحث قضائي حول الاعتداء على معتقل بعكاشة الدار البيضاء

التصنيف : 26 يونيو 2012.

أمر الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالدارالبيضاء يوم الجمعة الماضي، بإجراء بحث قضائي تحت إشراف النيابة العامة بالمحكمة ذاتها في شأن قضية الاعتداء بالضرب والجرح على أحد المعتقلين بسجن عكاشة من طرف بعض موظفي السجن تحت إشراف المسؤول الأول عن إدارة السجن. وذلك بعدما تقدمت عائلة السجين الذي يحمل رقم 10317 بشكاية إلى الوكيل العام للملك، مسجلة تحت رقم 975 س 2012 بتاريخ 14يونيو الجاري توصلت الجريدة بنسخة منهاتتهم فيها بعد تلقيها لإفادات بعض السجناء المفرج عنهم، بعض موظفي السجن بالاعتداء على ابنها المعتقل جواد زردي، بالضرب والجرح والتعذيب تحت إشراف مدير السجن، وحرمانه من حضور جلسة محاكمته يوم الأربعاء 13 يونيو الجاري، ومنعه من تلقي العلاج مع وضعه في زنزانة منفردة تدعى«المصبنة»، ومنع والدته وشقيقه من زيارته وسحب بطاقة الزيارة منهم، حتى لا ينكشف أمر الاعتداء البشع الذي تعرض له المعتقل المصاب بمرض السكري، حسب شكاية العائلة الموجهة أيضا إلى كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزير العدل والحريات، محملة من خلالها ،أي الشكاية، تبعات هذا الاعتداء الشنيع والمنع من تلقي العلاج لإدارة السجن.

وطالبت العائلة من خلال الشكاية الموقعة من طرف والدته بإيفاد لجنة للبحث في الموضوع، مع تمكين ابنها من حقه في العلاج وإعداد خبرة طبية له.

–القاعديين ، إستهذافات ، مواجهة ، صمود و إنتصار حتمي–

26 / 6 / 2012

"أهون ألف مرة أن تدخلوا الفيل من ثقب إبرة
من أن تزيحونا عن طريقنا قيد انملة "

في إطار الهجمة الشرسة للإمبريالية العالمية الممثلة في أجهزتها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ... على مكتسبات الجماهير الشعبية في كل بقاع و مواطن الإضطهاد ، نزلت هاته الدواليب الإمبريالية بمجموعة من الإملاءات التي حددت السياسة العامة للدول الرأسمالية التبعية ، حيت دشنت هاته الأخيرة ومن بينها المغرب حملة من الإجهازات المتتالية على مكتسبات الشعب المغربي الكادح في عدة قطاعات و ميادين : التعليم ، الصحة ، السكن ، الشغل ... بإعتبارها في نظر النظام قطاعات غير منتجة تشكل عبئا و ثقبا في ميزانية الدولة الطبقية .

إذ في سياق هاته المؤامرات الخيانية التي تستهدف قوت الجماهير الشعبية المغربية نزل النظام القائم بمجموعة من المخططات الطبقية من بينها مدونة الشغل و قانون الإرهاب و قانون الصحافة ، كذلك الميثاق الطبقي للتربية و التكوين ونسخته المشوهة المخطط الإستعجالي ... مرفوقة بمجموعة من الشعارات الديماغوجية البراقة من قبيل : حكومة التناوب ، الإنتقال الديمقراطي ، حقوق الإنسان ، العهد الجديد ، الإنصاف و المصالحة ، التنمية البشرية ، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، الدستور الجديد ... و التي طبلت ومازالت تطبل لها القوى السياسية الإصلاحية ومن لف لفها من عملاء النظام اللاوطني اللاديمقراطي اللاشعبي . الفاقد لشرعيته مند ولادته القيصرية سنة 1956 أي منذ توقيع معاهدة "إيكس ليبان الخيانية " التي ألبسته تلك القبعة الملطخة بدماء أبناء الشعب الكادح ، بدءا من التصفيات الجسدية التي طالت اعضاء المقاومة و جيش التحرير ، قمع إنتفاضة الريف ، مكناس 59 ، إنتفاضة 23 مارس المجيدة ، إنتفاضة 1981 ، 1984 ، 1990 ، سيدي إفني بومال دادس ، تاغجيجت ، صفروا زد على ذلك قمع كل المعارك العمالية و الطلابية و التلاميذية وكذا حركة المعطلين وصولا إلى قمع إنتفاضة العرائش على مستوى هذا الشهر التي إستخدمت فيها طائرات الهيليكوبتر و الرصاصص الحي و المطاطي و إنتفاضة محاميد الغزلان على مستوى البارحة الموافق ل 25/06/2012 حيت أسفر التدخل الهمجي لقوات القمع عن إعتقالات بالجملة طالت المناضلين من بينهم الرفيق نور الدين عبد الوهاب إضافة إلى إصابات بليغية في صفوف النساء و الأطفال تعبر عن حجم القمع الموجه ضد نضالات الجماهير بمحاميد الغزلان .

كل هاته المجازر لتي يرتكبها النظام القائم بالمغرب بإسم (القانون ، تجريم المناضلين و الشهداء تتم طبعا تحت اعين المتكالبين من قوى إصلاحية ومباركتها تحت يافطة دولة الحق و القانون ، السلم الغجتماعي ، المسلسل الديمقراطي ، الإجماع الوطني المفقود ، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ...فرغم كل هاته الشطحات و الواجهات الكثيفة من السحاب بالرغم من الإمكانيات المادية و الإعلامية و البشرية المسخرة لقمع نضالات الشعب المغربي فهي لم تستطع حجب الطبيعة اللاوطنية الاديمقراطية اللاشعبية للنظام بالرغم من عمليات التطبيل التي تقوم بها الأحزاب الإصلاحية ذات الممارسة الإنتهازية و البغاوات التي إنبهرت بشعاراتها .

ابناء شعبنا الكادح :

إن كل المؤامرات التي تسهذف الجماهير الشعبية تؤكد قناعتنا الراسخة في كون النظام القائم بالمغرب لن ينسى تقاليده المستوحاة من تزمامارت لضمان إستمرار سيطرته الطبقية و تأبيدها .

فبإعتبارها جزءا لايتجزء من الحركة الجماهيرية نالت بدورها الحركة الطلابية المغربية نصيبها الأوفر من القمع فحجم الإستهذافات من قمع و إغتيالات مباشرة و غير مباشرة و قرون من السجن تعبر عن حجم القمع الموجه لها من طرف النظام .

لقد كانت و لازالت الحركة الطلابية تحت قيادتها الفكرية و السياسية النهج الديمقراطي القاعدي احد القلاع الحمراء الصامدة في وجه مخططات النظام و مؤامراته الخيانية (التخريب الجامعي سنة 1975 ، مذكرة 1986 المتعلقة بتقزيم المنح ، عسكرة الجامعة عبر الدورية الثلاثية ...) لتتوج الهجمة بمسمي ب الميثاق الطبقي للتربية و التكوين ونسخته المشوهة كأحد انصع صور الهجومات فهذا الميثاق الطبقي و بالرغم من الدعاية التي واكبت نزوله من طرف النظام و القوى الإصلاحية التي أكدت مرة اخرى بذلك على خيانتها و عمالتها فقد إستطاع مناضلي النهج الديمقراطي القاعدي بالرغم من الأزمة الخانقة التي تعرفها الحركة الطلابية و ورغم المؤامرات المتتالية عليها من طرف اعدائها (النظام ، القوى الظلامية ، القوى الشوفينية وكل الطروحات التصفوية منها و التحريفية ...) أن يربكوا وبقوة مؤامرات النظام وخطواته على أرضية المهام المرحلية التي جسدوها ومازالوا يجسدونها ماضيا ، حاضرا وغدا .

لقد كان لزاما على النظام القائم من أجل تمرير مخططاته الطبقية دائما أن يجد تلك الورقة المؤهلة للنيابة عنه تارة في قمع نضالات الحركة الطلابية وإستهذاف جماهيرها و مناضليها الشرفاء ، فكانت بذلك أوراقه الرجعية " الدينية و العرقية " احد الركائز بالنسبة له لتنفيذ ذالك .

فبعد المجازر العديدة التي إرتكبتها قوى الغدر و الظلام (العدل و الإحسان) في حق أبناء هذا الشعب الكادح ، بدءا بإغتيال مناضلي النهج الديمقراطي القاعدي الشهيدين المعطي يوملي بموقع وجدة سنة 1991 و أيت الجيد بنعيسى سنة 1993 مرورا إلى إستهذاف الجماهير الطلابية و ترهيبها بشتى الوسائل قصد تطويعها امام إرادة النظام و مخططاته ، الأن جاء الدور في هاته الظرفية على قوى التتار القوى الشوفينية الرجعية ماتسمى زورا و بهتانا ب (الحركة التقافية الأمازيغية) هاته الحركة الفاشية التي إغتالت هي الأخرى أسماءا أدت ثمن عشق حب الوطن و شعبه غاليا هما الرفيقين الغاليين عبد الرحمان الحسناوي ورفيقه محمد الطاهر ساسيوي اللذان أستشهدا سنة 2007 على أيدي مجرمي (الحركة التقافية الأمازيغية) التي مازالت إلى حدود كتابة هاته الأسطر تمارس طقوسها القرسطية في حق الجماهير و مناضليها وهذا جلي فإغتيال الشهيدين مناضلي التصور الديمقراطي الحسناوي و الساسيوي زاد هاته العصابة الإجرامية رغبة في المزيد من تنفيذ عمليات الإغتيال بدل النظام و رغبة منه من خلال سلسلة من الهجومات التي إنطلقت مجددا منذ 2010 وبالضبط شهر 3 من نفس السنة عندما أصبحت هاته العصابة الإجرامية تستهذف نضالات الجماهير و أشكال الإتحاد الوطني لطلبة المغرب إضافة إلى نشر التعصبات الإثنية و العرقية وسط وبين مكونات شعبنا الكادح ، فمع كل تقدم لنضالات الجماهير إلى و تلعب الحركة التقافية الأمازيغية دورور شرطي الجامعة بالنيابة عن قوات القمع و الأجهزة الإستخباراتية .

إن هجومات الفاشية منذ إغتيال الرفيقين الحسناوي ومحمد الطاهر ساسيوي طال كذلك الجماهير الطلابية من خلال إستهذاف العديد منها جسديا و هذا ماكان بالعديد من المواقع الجامعية (الراشيدية ، تازة ، مكناس، أكادير ...) هاته الهجومات الأقل مايمكن القول عنها أنها تعبير ملموس حول حقيقة الفاشية ومضمون تواجدها داخل اسوار الجامعة المغربية من خلال زرع النعرات العرقية و الشوفينية و تحويل الأحياء الجامعية إلى أوكار للدعارة ، تقافة الميوعة ، و عدة أشكال بإسم الأمازيغية أشكال و بهرجات مشبوهة و تنبع منها رائحة مخططات النظام بشكل واضح و جلي للعيان طلابا و طالبات.

فبعد كل معركة تخوضها الجماهير إلا و تجد يد الفاشية تمتد إليها بغية تكسيرها و إيقافها بدعوى مبررات واهية لايقبلها العقل و المنطق (معارك عروبية ، قذافية بعتية ...) ومجموعة من المصطلحات التي لايمكن أن يتصورها وأو يقتنع بصحتها حتى الأبله أو الأحمق وهذا واضح الهذف منه نشر الضبابية و سط الجماهير الطلابية و منها بالخصوص الناطقين بالإمازيغية كمسألة ديمقراطية دافع و يدافع عنه الطلبة القاعديين .

إن القوى الشوفينية الرجعية تنصب في نفس المجرى ، مجرى النظام القائم في تصفية مكتسبات الجماهير ومنها حق التعليم الذي حققه الشعب بعد نضالات مريرة وتضحيات جسام تمتد منذ مرحلة الإستقلال الشكلي وحتى قبله بكثير ، و محاولاتها اليائسة واضحة للعموم فهي نفس النهج الذي يسلكه النظام و أجهزته عبر التأمر على على حقوق أبناء الكادحين دون نسيان الدعاية و أساليب التضليل التي تلجأ إليها الفاشية بإخفاء الوقائع الحقيقية و تشويهها من أجل الحفاظ على أسطوانة (نبذ العنف و ميثلق الشرف) ...

ولأن المسؤولية الملقاة علينا تفرض وبقوة فضح كل المؤامرات التي تحاك ضد الجماهير الطلابية و الشعبية من طرف أذيال النظام القوى الشوفينية الرجعية وذلك بتوضيح كل حيثيات الوضع و تسليط الضوء على مجرى الأحداث بنوع من المسؤولية فهذه الورقة المبسطة هي جزء ضمن سلسلة من الورقات و البيانات التي عرت و تعري لنا الوجه الحقيقي البشع لهاته الفاشية اي فاشية الحركة التقافية الأمازيغية .

إننا اليوم واعون بحجم المسؤولية لذلك فهاته الحقائق التي نعلنها للمرة المليون أمام العالم حول حقيقة الحركة التقافية الأمازيغية هي في نفس الوقت أولا لكي نمحي عملية "غسل الدماغ " التي تقوم بها عصابات الفاشية العرقية في اوساط شعبنا الكادح بلعبها على وتر اللغة و محورة طبيعة الصراع الواقعي و الموضوعي بإعتباره صراعا طبقيا لا لغويا أو إثنيا أو عرقيا كما تدعي بذلك الحركة التقافية الأمازيغية وثانيا من أجل الوقوف على حقيقة هامة أن الحركة الطلابية المغربية اليوم توجد بين نارين : نار النظام القائم بالبلاد ومخططاته الطبقية التخريبية و نار عصابات الفاشية التي تريد عرقلة العمل النقابي المسؤول لأوطم .وتدشين المزيد من أساليب الإرهاب على مناضلي الإتحاد الوطني لطلبة المغرب .

وإذ نقف على هذا الوضع وتقديرا منا بخطورة المرحلة و الظرفية الدقيقة التي تمر منها الحركة الطلابية فإننا سنكررها مرة أخرى عزما وبقوة على المضي قدما في درب النضال الدي سطره رفاقنا بالدماء وقرون من السجن دفاعا على القضية و الموقف ، سنكون أكثر حزما في التعاطي مع الاعداء و بدماء شهيدينا عبد الرحمان الحسناوي ومحمد الطاهر ساسيوي التي لم تجف بعد أقسمنا على الضرب و دون رحمة أعداء شعبنا .

لقد كانت البداية للقوى الشوفينية الرجعية بإغتيالها رفيقينا الغاليين و بإستهذافها خيرة مناضلينا لازيد من 6 سنوات منذ تنفيذ أول عملية إغتيال سنة 2007 حتى هاته السنة 2012 لإكمال ماعجزت عنه قوى الغدر و الظلام (العدل و الإحسان) في ردع عزيمة المناضلين وهذا ماأثبت الواقع فشله حيث أن إستشهاد الرفاق الحسناوي و محمد الطاهر ساسيوي يحتل الموقع الأساسي في مسلسل المجابهة الفعلية ضد مخططات النظام الذي يقوده النهج الطلبة القاعديين في تحصين مجانية التعليم فألأكيد طبعا ان الإنتصار و نهاية هاته الحرب ستكون على أيدينا بإجتثات وسحق كهوف النازية و التتار .

فبالرغم من الحصار الإعلامي المفروض و التأمر المتعدد الأطراف الذي يستهذف الحركة الطلابية في الوقت الراهن فنحن سننتصر لأننا واتقون بعدالة قضيتنا و حربنا التي لابد منها ، هاته الحرب كانت احد ضرباتها ماعرفه موقع مكناس الصامد يوم 16 من هذا الشهر بتاديب مجرمي و عصابات الفاشية التي مافتئت ترفع شعارات الضحية و الحمل الوديع بعد كل المجازر الت إرتكبتها تحت أعين النظام القائم و بدعم مباشر منه .

الحرب لم تنتهي بعد ، الإنتصار حتمي و الكراسي ستهدى مجانا .

على طريق عبد الرحمان الحسناوي و رفيقه في الدرب و النضال محمد الطاهر ساسيوي إلى الامام لهدم كهوف الفاشية

لابديل لابديل عن مواجهة القوى الشوفينية الرجعية .

المغالطات الخمس في حملة الإسلاميين على الحقوقيين حول الحرية الجنسية

نظمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يوم السبت (16 يونيو 2012)، بالرباط ندوة حول موضوع "الحريات ودور الحركة الحقوقية في المغرب"، وذلك في إطار أنشطة الجمعية بمناسبة الذكرى 33 لتأسيسها.

وخلال هذه الندوة تحدثت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية، عن العديد من الانتهاكات التي تطال حرية المواطنين المغاربة، ومن ضمنها حرية المعتقد وحرية الراشدين في إقامة علاقات جنسية متوافق عليها.

الجزء الأخير من حديث الرياضي لم يشكل سوى عنصر من عناصر متعددة تضمنتها مداخلتها، حول وضعية حقوق الإنسان عموما ببلادنا وما تتعرض له من انتهاكات.

بعد يوم أو يومين بدأت حملة إعلامية منظمة يقودها إسلاميون من مواقع مختلفة ضد "الحقوقيين" بحجة أنهم "يدعون" للحرية الجنسية. حملة أنبنت على جملة من المغالطات.

المغالطة 1: الدعوة والواقع أول مغالطة تتضمنها حملة الإسلاميين هاته تتمثل في ادعائهم بأن الحقوقيين "يدعون" إلى الحرية الجنسية. الواقع أن الحرية الجنسية في المغرب، إلى حد ما، أضحت أمرا واقعا بفعل التطور الطبيعي للمجتمع المغربي. نحن إزاء أمر واقع لا يحتاج لأن يتجند أحد ليدعو إلى بلوغه. لا يتعلق الأمر بدعوة إلى الحرية الجنسية بقدر ما يتعلق بدعوة إلى مطابقة القانون مع الواقع. لذلك يطالب الحقوقيون بمراجعة الفصل 490 من القانون الجنائي، الذي يحتمل تأويلا متعسفا من شأنه أن يسمح للقضاء باعتقال أي مواطنين من جنس مختلف مختليان ببعضهما البعض في مكان مغلق. تماما كما حدث مع عضوة جماعة العدل والإحسان في فاس، التي استند القضاء لاتهامها بالخيانة الزوجية على قرائن من بينها، أنها كانت مختلية مع "ذكر" في بيت مغلق لا تربطها به رابطة الزوجية.

المطلوب إذن رفع هذا اللبس القانوني وتوضيح القانون الذي يعاقب على "الفساد" بما يجعله محترما لحق الأفراد الراشدين في إقامة علاقة جنسية بالتراضي خارج إطار الزواج.

المغالطة 2: الإسلام ضد حقوق الإنسان. هذا المطلب لا يتعارض مطلقا مع جوهر الدين الإسلامي بقدر ما يتعارض مع تأويل وقراءة جامدة ورجعية للدين. ذلك أن السند الشرعي الذي يحتكم إليه الإسلاميون في موقفهم الرافض لهذا الحق يتمثل في أن الإسلام يمنع الجنس خارج الزواج ويعاقب عليه بحد. ليس أمام المسلم اليوم سوى طريقتان لفهم وتطبيق الدين الإسلامي وأحكام الشرع التي يتضمنها، بما فيها هذا الحكم. إما أن يعمل العقل ويستحضر الظروف التاريخية التي نزل فيها الوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم، ليخلص إلى أن الإسلام في جوهره منفتح تماما على التطور وفق تحولات المجتمع. وإما أن يطمئن للتأويل الجامد الذي يجعل الإسلام "حرفيا" صالحا لكل زمان ومكان، ويجد نفسه موضوعيا متفقا مع نظام طالبان وأفكار أسامة بن لادن. سيرة النبي والصحابة وتطور الوحي تحفل بالأمثلة التي تجعل الطريقة الأولى في فهم الإسلام وتطبيقه الأقرب فعلا لجوهر الدين.

فمن الصحابة الذين يوصينا الرسول الكريم بأن نتبع سيرتهم ونعض عليها بالنواجد، من أوقف بكل بساطة وحكمة تطبيق أحكام شرعية ينص عليها القرآن الكريم نصا صريحا. ذلك كان شأن الصحابي الجليل أبي بكر الصديق، عندما منع منح الزكاة لفئة "المؤلفة قلوبهم" (أي الفقراء من غير المسلمين المأمول إسلامهم)، رغم أن القرآن الكريم يجعل هاته الفئة ضمن الأصناف الثمانية التي تستحق الاستفادة من أموال الزكاة.

عندما سئل أبو بكر الصديق عن سبب "مخالفته" لهذا الأمر الإلهي، قال بكل جرأة وحكمة إن الإسلام لم يعد في حاجة لمن يمنح له المال كي يعتنقه بعدما قويت شوكة المسلمين في عهده، خلافا للمرحلة التي نزلت فيها الآية التي تأمر المسلمين بمنح الزكان لـــ"المؤلفة قلوبهم".

النهج نفسه سار عليه الخليفة عمر بن الخطاب حين أقدم بجرأة وحكمة على "مخالفة" أمر إلهي واضح، مبطلا إقامة حد السرقة على اللصوص في زمن المجاعة. اجتهاد فسره عمر بن الخطاب بأن الظروف المجاعة الطارئة تقتضي فهما معينا للشرع يجعل تطبيق ما ينص عليه من حد في حق السارق أمرا غير ممكن. فهل يكون أدعياء الدفاع عن الدين اليوم أحرص على الإسلام من هذين الصحابيين الموعودين بالجنة؟

المغالطة3: حد الزنا والفصل 490 من القانون الجنائي أما الطريقة الثانية التي يتوسل إليها عموم الإسلاميين في فهم الدين فهما حرفيا جامدا، يجعله مبررا لمصادرة حرية الأفراد الراشدين في إقامة علاقات جنسية بالتراضي، فتضعنا أمام مأزق حقيقي. ذلك أن الفصل 490 نفسه من القانون الجنائي لا علاقة له بما ينص عليه الإسلام "حرفيا" بخصوص الجنس خارج إطار الزواج. فالإسلام يقضي بتطبيق حد الجلد بالنسبة للعزاب، أو الرجم أمام الملأ في حالة الخيانة الزوجية، لكل من يثبت 4 شهود رجال أنه ضبط متلبسا بالزنا. حينما يخاطب الشيخ السلفي أبو حفص الحقوقيين في موقع "هسبريس" قائلا "أعلنوا صراحة أن لا حق لله علينا"، ينسى أن المطلوب منه ومن مثله من دعاة مصادرة الحرية الجنسية هو أن يعلن صراحة أن من حقوق الله علينا تطبيق حد الزنا وليس الفصل 490 من القانون الجنائي.

إذا كان مناهضو الحرية الجنسية يفهمون الدين فهما حرفيا جامدا فليس أمامهم سوى المطالبة بتطبيق حد الزنا، كما دعا إلى ذلك محمد التاويل، عضو المجلس العلمي الأعلى، حينما قال لموقع "إسلام أون لاين" حول حكم الشرع في المثليين "إنه يجب قتل الفاعل والمفعول به". إما أن يكون السلفيون والإخوانيون وأدعياء حماية الأخلاق منسجمين مع أنفسهم، كما هو حال أحمد التاويل، فيطالبوا ليس فقط بمصادرة الحرية الجنسية بل بتطبيق حد الزنا، ما دام هذا فهمهم للدين. وهي عقوبات وحشية لا يقبلها منطق العصر. وإما أن يبذلوا الجهد الفكري اللازم ليصلوا إلى قناعة أن أحكام الدين يجب أن تكون منسجمة مع المجتمع الذي يعتنقه، وأن حقوق الإنسان أضحت اليوم ركنا أساسيا من أركان بناء مجتمع ودولة ديمقراطيتين.

المغالطة4: الحرية الجنسية وكرامة المرأة لا يجب أن ينسى مناهضو حقوق الإنسان، أن لا شيء إطلاقا في أحكام الشرع يمنع أي مسلم اليوم من امتلاك الجواري والعبيد، فأقصى ما جاء به الشرع في هذا الموضوع هو تحفيز المسلمين لعتق الرقاب، مراعاة لظروف ذلك الزمان الذي كان فيه امتلاك العبيد والجواري أمرا مقبولا. فالحماية القانونية الوحيدة لحق الحرية، الذي لا يمكن لعاقل أن يتصور عالم اليوم بدونه، إنما تتضمنها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. أي أن قراءة جامدة وحرفية لأحكام العبيد والجواري التي يتضمنها الدين الإسلامي، يمكن أن تسوغ لأحدهم (لا قدر الله) امتلاك العبيد والجواري والمتاجرة بهم كما كان يحدث في أسواق العالم الإسلامي قبل قرون، دون أن يعتبر ذلك متناقضا مع منهج التأويل السلفي للدين.

مكتسبات حقوق الإنسان إذن هي التي تضمن اليوم كرامة البشر بدءا بضمان حريته وعدم استعباده، وهو ما لا يتعارض مع الدين إذا خضع لقراءة عاقلة تاريخية. مع ذلك يدعي مناهضو حقوق الإنسان في حملتهم على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن الحرية الجنسية تهدر كرامة المرأة. أي أن كرامة المرأة كما يفهمها هؤلاء لا تتعدى محاصرة جسدها وحمايته من أي رجل أجنبي إلا أن يكون زوجها. أما كرامة طفلة، مثلا، تغتصب ويزوجها القاضي بمغتصبها لتنتحر بعد ذلك، فلا تهم هؤلاء. ولأن الجنس يشكل هوسا حقيقيا لدى هؤلاء، تجدهم يربطون بشكل هستيري بين الحرية الجنسية والدعارة والاغتصاب والإباحية... إذ برز خلال حملتهم على الحقوقيين من ادعى حماية كرامة المرأة بحمايتها من الدعارة التي ربطها بالحرية الجنسية. غير أن الغريب فعلا أن لا أحد من هؤلاء الأدعياء، وضمنهم من يسير الحكومة اليوم، يطالب مثلا بالمصادقة على "بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، أو على "قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة 81 بتاريخ 4 دجنبر 2000، والذي أكدت فيه أن العنف الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الاقتصادي، والاستغلال الجنسي عن طريق البغاء وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي وأشكال الرق المعاصرة تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان". وهي مطالب طبعا يدافع عنها الحقوقيون، بمن فيهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذين يتهمهم الإسلاميون ظلما وبهتانا بالسعي لامتهان كرامة المرأة!

المغالطة 5: أسطورة الاستغلال السياسي أما المغالطة الخامسة في حملة الإسلاميين على الحقوقيين، قولهم أن طرح موضوع الحرية الجنسية للنقاش اليوم إنما يعبر عن استغلال سياسي لخصومهم قصد إرباك الحكومة والتشويش عليها. هذا بالضبط ما كتبته افتتاحية جريدة "التجديد" في أكثر من مناسبة خلال الحملة التي شنها الإسلاميون على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعلى مسرحية "ديالي". نحن أمام تصريح مجتزأ من سياقه لرئيسة الجمعية، أصبح موضوعا لتناول إعلامي مكثف من جانب الإسلاميين على مدى 10 أيام، وليس أمام حملة للحقوقيين للدفاع عن مطلب ملاءمة الفصل 490 من القانون الجنائي مع مقتضيات حقوق الإنسان، وإن كان الحقوقيون لا يتنكرون لهذا المطلب. فمن يستغل الموضوع سياسيا إذن؟ هل هي الجهة التي تنظم حملة إعلامية مكثفة قوامها المغالطات والتحريض؟ أم هي جمعية حقوقية اختارت أن تركز الجانب الأهم من اهتمامها في نفس اللحظة لمتابعة ما يقع في دوار الشليحات ومأساة المهاجرين الجنوب صحراويين في الشرق ومحاكمات أعضاء من حركة 20 فبراير ومحاكمات أخرى لأعضاء في الجمعية نفسها؟ ثم من له مصلحة في شغل الر أي العام الوطني عن إصلاح صندوق المقاصة، وتداعيات الزيادة الأخيرة في أسعار المحروقات، ومآل المسلسل الكاريكاتوري الذي أطلقه عبد العزيز أفتاتي حول وزير مالية سابق "أخذ 40 مليون تحت الطاولة"؟ الرابط الذي يتضمن تصريحات أحمد التاويل حول قتل المثليين

ندوة للائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان

Tuesday, 26 يونيو 2012,

يعقد الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان ندوة تحت شعار"من أجل مغرب بدون تعذيب" ، مساء يوم الثلاثاء 26 يونيو 2012، وتهدف الندوة إلى تقديم شهادات لبعض ضحايا التعذيب، كما ستعرف الندوة تقديم مداخلات لممثلي عدد من المؤسسات الرسمية كوزارة العدل و المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج و المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان و المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذا هيئات حقوقية ممثلة في المرصد المغربي للسجون ومنتدى الحقيقة والإنصاف و منتدى الكرامة لحقوق الإنسان و منظمة العفو الدولية بالمغرب.